مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 06 أغسطس 2023

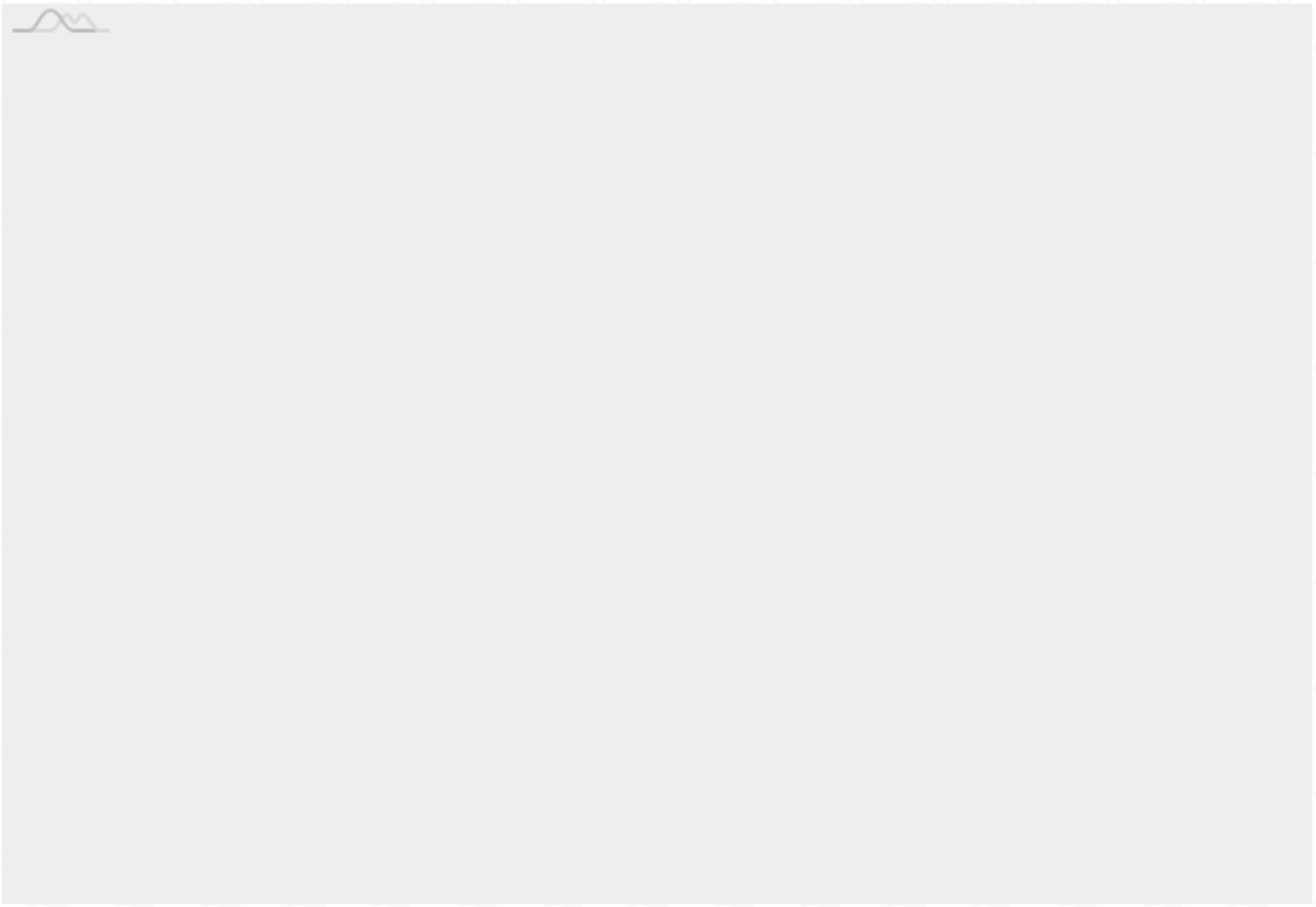

العلاقات المصرية الإماراتية والثانوية العامة وارتفاع الأسعار وأزمة الكهرباء والعلاقات المصرية العربية

(خلاصات يومية . مؤشر)

خلاصة السبت 6 أغسطس

تناولت الفضائيات المصرية أمس عدة قضايا أهمها العلاقات المصرية الإماراتية في إطار زيارة بن زايد للعلمين الجديدة، وحريق الأوقاف وفيلم "مذبحة رابعة" في إطار اقتراب الذكرى العاشرة لأحداث فض اعتصام رابعة والنهضة، ونفوق أسماك الإسكندرية وارتفاع الأسعار وأزمة الكهرباء وقرارات العمل من المنزل والتغيرات المناخية.

فيما يتعلق بالصحافة الإقليمية والدولية كانت أهم الموضوعات التي تداولتها حول مصر الاقتصاد والارتفاع الطفيف في الاحتياطي من النقد الأجنبي، فيما ركزت صحف أخرى على أزمة في قطاع الزراعة تتعلق بانخفاض إنتاج المانجو بخمسين بالمائة وهو ما يؤثر في الصادرات الزراعية، وكذلك احتجاجات بعض أهالي شمال سيناء ضد التهجير القسري من منازلهم، واجتماع السيسي بالمجموعة الاقتصادية وتوجيهه بضرورة تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية والتضخم على المواطنين

في الترجمات تداولت الصحف الغربية الشأن المصري بالحديث عن إمكانية تصدر مصر واليونان و"إسرائيل" إمدادات الطاقة في أوروبا خاصة بعد الحرب الروسية في أوكرانيا، وكذلك تناولت التنافس بين فرنسا والمملكة المتحدة على النفوذ الدفاعي في الخليج العربي، وقيام أحد الفنادف المصريةً بطرد عارضة الأزياء الإسرائيلية شاي زينك، في خطوة مفاجئة ومغايرة لموجة التطبيع الرسمية العربية.

أما في السوشيال ميديا تصدر هاشتاج رسالة شكر للسيسي، ثم هاشتاجات رياضية متنوعة الترند طوال اليوم تتحدث عن مباراة الاتحاد والهلال والنصر والرجاء المغربي وعن الأرسنال واللاعب محمد هاني وسيد عبد الحفيظ واستقالة مجلس مرتضى منصور.

وفي الإقليمي والدولي جاءت التقارير حول تحذيرات من انتفاضة فلسطينية ثالثة بالضفة ومؤتمر طارئ لقادة سابقين للجيش فى" إسرائيل" لبحث «انهيار النظام» والمخاوف من الهجرة العكسية، كما تناولت الصحف توديع السيسي لملك البحرين وكذلك الزيارة المرتقبة لمدبولي للأردن للمشاركة في أعمال اللجنة العليا المشتركة.

تمهيدا لرفعها للرئيس.. الحوار الوطنى يبدأ صياغة مخرجات جلساته

(سياسية . الأهرام)

تواصل لجان إعداد وصياغة التوصيات والمقترحات المطروحة فى الجلسات العامة للحوار الوطنى عقد اجتماعات متخصصة مكثفة بمقر الأكاديمية الوطنية للتدريب، لصياغة مخرجات الجلسات، وذلك بحضور ذوى الشأن والخبراء والمتخصصين، لنظرها فور الانتهاء منها من مجلس أمناء الحوار، تمهيدا لرفعها الى الرئيس عبدالفتاح السيسى.

ومن المنتظر رفع توصيات ومقترحات ضمن محاور الحوار الثلاثة، السياسى والاقتصادى والمجتمعى، أهمها ما يخص النظام الانتخابى لمجلس البرلمان، وقضايا قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون حرية تداول المعلومات، ومفوضية منع التمييز، وتحديات التعاونيات والعمل الأهلى، ومسائل الولاية على المال.

السيسي يؤكد على ضرورة تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية والتضخم على المواطنين

(اقتصاد . روسيا اليوم)

شدد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، اليوم الأحد، على ضرورة بذل الحكومة أقصى جهد للحد من آثار الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المواطنون واستيعاب ضغوط التضخم.

وعقد الرئيس السيسي اليوم اجتماعا مع رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، ومحافظ البنك المركزي، حسن عبد االله، ورئيس المخابرات العامة، اللواء عباس كامل، ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، هالة السعيد، ووزيرة التعاون الدولي، رانيا المشاط، ووزير المالية، محمد معيط، ومستشار رئيس الجمهورية للشؤون المالية، اللواء محمد أمين.

وأكد السيسي خلال الاجتماع على ضرورة مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتقوية دور القطاع الخاص من خلال القضاء على المعيقات البيروقراطية وتحقيق مبدأ الحياد التنافسي، بما يهيء المناخ الجاذب للمزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، فضلا عن تعزيز المكتسبات التنموية التي تحققت في مختلف المجالات، بما يدعم الاقتصاد القومي ويرفع مستويات الدخل للمواطنين.

واستعرض الاجتماع مؤشرات الاقتصاد المصري وآخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية العالمية، في ضوء التحديات السائدة على الصعيد الدولي، كما تم عرض الإجراءات التي تم اتخاذها خلال الفترة الماضية لمواصلة تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد وجذب الاستثمارات المتنوعة.

اطلع الرئيس السيسي أيضا على أبرز الأهداف الاقتصادية خلال المرحلة القادمة وجهود التعاون مع مختلف مؤسسات التمويل الدولية لمواصلة تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي.

عشرات المصريين يرفضون أوامر الجيش بإخلاء قراهم في سيناء

(أمني وعسكري . العربي الجديد)

رفض عشرات المصريين، أمس السبت، أوامر أصدرها الجيش المصري لإخلاء قراهم جنوب مدينة الشيخ زويد في محافظة شمال سيناء (شرق).

وليست هذه الواقعة الأولى لتهجير الجيش المصري مواطنين بعد عودتهم إلى قراهم في مدينتي رفح والشيخ زويد.

وقالت مصادر قبلية لـ"العربي الجديد" إن الجيش دهم تجمعات بدوية عدة في قرية الظهير جنوب الشيخ زويد، وطالب الأهالي بالمغادرة".

وأوضحت أن "الأهالي الذين طلب منهم الجيش الرحيل كانوا قد عادوا إلى قراهم بعد تهجير قسري استمر ست سنوات، إثر مواجهات اندلعت بين قوات الأمن المصرية وتنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم داعش الإرهابي".

وأشارت إلى أن "الأهالي رفضوا أوامر الجيش، ما دفع جنوده إلى اعتقال عدد من الشبان قبل أن يفرج عنهم إثر وساطات من مشايخ".

وأظهرت صور حصلت عليها "العربي الجديد" تجمع مواطنين في منطقة الجرايشة جنوب الشيخ زويد حتى ساعات متأخرة الليل، وإشعالهم نيراناً في محيطهم خوفاً من حصول عمليات دهم ليلية.

وكانت مناطق جنوب رفح والشيخ زويد قد تحررت من تنظيم "ولاية سيناء" الموالي لـ"داعش" بعد عمليات نفذتها مجموعات من قبائل مختلفة بدعم من الجيش وأجهزة الاستخبارات.

أزمة الطاقة تدفع الحكومة المصرية للبحث عن "تفاهمات" خارجية

(اقتصاد . العربي الجديد)

تضغط الأزمات الاقتصادية المتصاعدة والمتتالية في مصر، باتجاه البحث عن تفاهمات سياسية جديدة، عربية وإقليمية، يمكن أن تمنح النظام فرصة للخروج من المأزق، أو على الأقل تخفيف حالة الغضب والاحتقان التي تتصاعد على مستويات متعددة.

وتواجه النظام واحدة من أسوأ الأزمات التي شهدتها البلاد منذ نحو 10 سنوات، بسبب الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، والناتجة عن نقص الوقود اللازم لتشغيل محطات التوليد، وهي الأزمة التي تسببت في احتقان متصاعد في الشارع المصري.

وبحسب مصادر مصرية رسمية، تحدثت لـ"العربي الجديد"، فإن "ما زاد من وتيرة الأزمة، نقص الدولار، وهو ما عطل استيراد الكميات اللازمة من الوقود، وعدم التوصل إلى اتفاقات مع بعض الدول الخليجية، لتزويد القاهرة بالوقود اللازم لتدارك الموقف، ووضع حد للغضب الشعبي". وأضافت أن "القاهرة انخرطت في مفاوضات مع الجزائر، منذ منتصف الشهر الماضي، من أجل الحصول على شحنات عاجلة من الغاز المسال، حيث تعد الجزائر واحدة من أكبر الدول المصدرة للغاز".

ولفتت المصادر إلى أن "المفاوضات الجارية في الوقت الراهن، أوشكت على الوصول إلى نهايتها"، كاشفة عن أن "تلك المفاوضات لم تتوقف على الجانب الاقتصادي فقط، بل تجاوزته لتشمل أيضاً اتفاقات أخرى مرتبطة بقضايا مشتركة بين البلدين، في المقدمة منها ملفات سياسية مهمة".

أزمة الطاقة سياسية بالدرجة الأولى

وحول مساعي مصر للخروج من أزمة الطاقة الحالية عن طريق "التفاهمات السياسية"، التي تسعى للوصول إليها، قال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، السفير عبد االله الأشعل، في حديث لـ"العربي الجديد"، إن "أزمة الطاقة في مصر سياسية بالدرجة الأولى، وليست فنية، في ظل الطريقة التي تدار بها مناحي الحياة المختلفة من قبل النظام، وكذلك وجود حالة من عدم الشفافية والوضوح في العمل الحكومي المتعلق بقضايا الطاقة، ضمن السياسة العامة لتغييب المواطن المصري عن حقائق الأمور، حيث إننا لم نعد نعرف هل مصر من الدول المصدرة للغاز والبترول أم دولة مستوردة، ومصر دولة غنية بمصادر الطاقة أم فقيرة؟ فعلياً لم نعد نعرف أين نحن من خريطة الطاقة والموارد الطبيعية".

وأضاف الأشعل أن "ملف الطاقة في مصر، بات محور تجارة ومصدر دخل لفئة محددة في الدولة، ولم يعد ملفاً وطنياً يخضع النقاش فيه لمبادئ الأمن القومي المصري، فكيف للدولة أن تصدّر الغاز لإسرائيل ومن ثم تعود تستوردة منها، وكيف تعطى إيطاليا الأحقية في التصرف في مصادر الطاقة، خصوصاً في ظلال قضية الطالب (جوليو) ريجيني".

وبيّن الأشعل أن "التحركات المصرية الحالية في سبيل تخفيف أزمة الكهرباء في مصر، تعد مناورات، سواء التواصل مع الجزائر أو الخليج، وبالتالي فقد لا تجدي هذه التحركات نفعاً على المدى البعيد أو حتى المتوسط، بل ربما تدخلنا في مقايضات مع الدول الأخرى التي يتواصل معها النظام المصري لاستيراد الغاز أو المحروقات".

وأشار إلى "حيرة كبيرة تجاه السياسات العامة في التعامل مع القضايا الاستراتيجية للأمة المصرية، خصوصاً في ظل توجهها لإسرائيل والإمارات والجزائر للبحث عن بدائل سريعة لتخفيف الأزمة".

وقال إن "المطلوب من الحكومة المصرية أن تكشف عن المعلومات الحقيقية لملف الطاقة، والطريقة التي يدار بها منذ سنوات، وهل هو على قاعدة المصلحة العامة أم الخاصة؟".

الحكومة تواجه "مأزقاً مزدوجاً"

وبحسب مصدر مصري، فإن الحكومة "تواجه مأزقاً مزدوجاً"، موضحاً أن "الغضب المتنامي في الشارع المصري، تقابله تساؤلات في جهات عدة، بسبب توجه الحكومة للاستدانة من خزانة القوات المسلحة".

وقال إنه "في ظل تباطؤ المفاوضات الخاصة بالحصول على قروض جديدة من الخليج، وعدم حصول مصر على الدفعة الثانية من قرض صندوق النقد، وكذلك تعطل مفاوضات الاستحواذات الخليجية على حصص حكومية بعدد من الشركات، ضغط الرئيس (عبد الفتاح السيسي) أكثر من مرة منذ بداية العام الحالي على المؤسسة العسكرية، لإخراج أموال من خزائنها المستقلة، لتمويل عمليات شراء قمح ووقود، وسداد أقساط ديون كانت مستحقة خلال تلك الفترة".

يذكر أن من بين المسارات التي تتحرك من خلالها القاهرة لمواجهة أزمة نقص الوقود اللازمة لمحطات الكهرباء، هو

الاتجاه لحكومة الاحتلال الإسرائيلي لزيادة كميات الغاز المشتراة منها، وهو المطلب الذي واجه تعنتاً إسرائيلياً، بحسب مصادر، تحدثت في وقت سابق لـ"العربي الجديد".

مشكلة الكهرباء سببها قرار سياسي

وتعليقاً على أزمة الطاقة بمصر، قال الباحث السياسي والمتخصص في شؤون الطاقة والعلاقات الدولية، خالد فؤاد، لـ"العربي الجديد"، إن "مشكلة الكهرباء في مصر سببها قرار سياسي، تمثل في إعطاء تعليمات بزيادة إنتاج الغاز، بهدف التصدير إبان الأزمة الروسية الأوكرانية، كسباً للأسعار المرتفعة، بغية الحصول على العملة الصعبة، التي تعاني مصر من نقص حاد فيها وبشكل مستمر".

وأضاف: "أدى التعجل في زيادة الإنتاج خلال العام الماضي، إلى انخفاض إنتاج حقل ظهر، وهو أكبر حقول الغاز في مصر، وأصبح الطلب على الغاز أكبر من كمية الإنتاج. وفي ظل الاستهلاك العالي للكهرباء، لم تعد كميات الغاز الموردة من حقل ظهر وحقول الغاز الأخرى تكفي لعمل محطات توليد الكهرباء بالشكل المطلوب".

وبيّن فؤاد أن "الصفقات التي عقدها النظام المصري مع إسرائيل لاستيراد الغاز منها لم تضع في الحسبان التوقعات المستقبلية بانتهاء الاكتفاء الذاتي من الغاز في مصر، ومن ثم الاعتماد على الغاز الإسرائيلي لسد جزء من احتياجات السوق المحلية المصرية، وهو أمر يمس أمن الطاقة المصري".

وتابع إن "انعدام الرؤية، متوسطة وبعيدة المدى، لدى الحكومة المصرية، في إدارة موارد الغاز، يعود إلى القرار السياسي، وهو ما أدى إلى النتائج السيئة التي يعيشها الشعب المصري في الوقت الحالي، نتيجة انقطاع الكهرباء بشكل يومي". وأشار إلى أن "زيادة الإنتاج بشكل كبير خلال العامين الماضيين أدى إلى مشاكل فنية في آبار حقل ظهر قللت من الإنتاج في العام الحالي".

الاحتياطيات الأجنبية في مصر ترتفع إلى 34.9 مليار دولار خلال يوليو

(اقتصاد . جريدة الشرق الأوسط)

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية الصافية لدى «المصرف المركزي المصري» إلى 34.879 مليار دولار في يوليو (تموز) من 34.807 مليار في يونيو (حزيران).

يأتي هذا في وقت تعاني فيه مصر شحاً في الدولار، وأزمة اقتصادية بسبب تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، وفقدان الجنيه أكثر من نصف قيمته أمام الدولار منذ مارس (آذار) من العام الماضي. كما سجل التضخم في البلاد أعلى مستوياته على الإطلاق الشهر الماضي عند 35.7 في المائة على أساس سنوي، مقابل 32.7 في المائة في الشهر السابق.

يبلغ سعر العملة المصرية في السوق الرسمية 30.85 جنيه للدولار الواحد، بينما يُتداوَل عند 37 و38 جنيهاً في السوق الموازية، وهو ما قلل من حجم تحويلات المصريين بالخارج خلال الأشهر القليلة الماضية. غير أن أكبر مصرفيَن في البلاد حاولا إعادة الدولار للنظام المصرفي، من خلال شهادات دولارية بعائد 7 في المائة.

كانت بيانات للمصرف المركزي المصري أظهرت، الأسبوع الماضي، أن العجز في صافي الأصول الأجنبية زاد بمقدار 82.1 مليار جنيه (2.66 مليار دولار)، في يونيو (حزيران) الماضي عن الشهر السابق عليه، ليصل صافي الأصول الأجنبية إلى سالب 837.3 مليار جنيه (27.1 مليار دولار).

وتعرضت المالية العامة المصرية لضغوط بسبب النقص المستمر في النقد الأجنبي، إلى جانب توسع حاد في المعروض النقدي على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وساعد السحب من صافي الأصول الأجنبية، وهو الفارق بين ما يملكه النظام المصرفي من أصول بالعملات الأجنبية المستحقة على غير المقيمين وما عليه من التزامات، «البنك المركزي» على دعم الجنيه على مدى العامين الماضيين.

50% تراجعاً في إنتاج المانجو المصرية بسبب الموجة الحارة

(اقتصاد . العربي الجديد)

توقع المهندس أشرف الأنصاري، خبير زراعة المانغو، تراجع إنتاجها في مصر هذا الموسم بمعدل 50 في المائة، مسجلًا نحو 750 ألف طن مقابل 1.5 مليون طن العام الماضي، لافتًا إلى أن المساحة المزروعة على أرض الواقع تبلغ نحو 500 ألف فدان، في حين أن سجلات وزارة الزراعة تشير إلى زراعة حوالي 225 ألف فدان.

وعزا الأنصاري الأسباب، في تصريحات لـ"العربي الجديد"، إلى الموجة الحارة التي ضربت مصر مؤخرًا، مع هبوب الرياح والعواصف التي هبت على البلاد خلال مراحل الإنتاج، بالإضافة إلى حدوث ظاهرة طبيعية يطلق عليها (تبادل الحمل)، والتي تعني أن موسم الإنتاج الغزير يعقبه موسم أقل غزارة إنتاجية.

وأشار الخبير ذاته إلى أن بيع المانغو بمتوسط سعر 20 جنيهًا للكيلو من الأنواع الشعبية، مقابل 10 جنيهات العام الماضي، لا يحقق أرباحًا مرضية للمزارعين، وخاصة بعد ارتفاع تكاليف الإنتاج بنحو 300 في المائة.

وحول تراجع معدلات تصدير المانغو بالمقارنة بالفواكه الأخرى، قال الخبير الزراعي: "أعلى كمية تصدير كانت في حدود 55 ألف طن عام 2019، وهذه كميات متدنية للغاية، والسبب يرجع إلى أن المنتج المصدر يسيء لسمعة المانغو المصرية، إذ يتم تصديرها قبل مرحلة النضج الفسيولوجي، مما يؤثر على طعم وجودة المنتج، وبالتالي سمعته".

وأضاف أنه "في حال تصدير منتج جيد طبقًا للمواصفات الأوروبية، سيصل سعر الطن إلى 3 آلاف دولار، وهو ما يعود على خزينة الدولة بمليارات الدولارات، وخاصة في ظل الحاجة إلى المزيد من العملات الصعبة".

وأظهر أحدث تقرير لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية تجاوز الصادرات الزراعية حاجز 5 ملايين طن منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية يوليو/ تموز الماضي، بزيادة قدرها 760 ألف طن عن نفس الفترة من العام الماضي.

وتصدرت الموالح القائمة بـ1.9 مليون طن، تليها البطاطس بـ900 ألف طن، ثم البصل بنحو 352 ألف طن، وجاء العنب رابعًا بـ135 ألف طن، والفاصوليا خامسًا بنحو 92 الف طن، بينما سجلت المانغو المركز الحادي عشر بحوالي

5.7 ألف طن.

/ moasher